لليهود وآخر للفلسطينيين؛ وان هذا القرار هو شهادة ميلاد اسرائيل التي استندت اليها لاعلان قيام الدولة؛ وان قبول قرار التقسيم معناه، بالضرورة، قبول الاعتراف بالكيان الآخر، أي الاعتراف باسرائيل كدولة والاعتراف الاسرائيلي بفلسطين كدولة ثانية (**المصدر نفسه**). بيد ان هذه الشروحات الضافية اصطدمت بجدار الرفض الاسرائيلي، حيث اعتبر بيرس ان هذا الاقتراح لا يمثل نقطة انطلاق، او بداية، تقبلها اسرائيل (**جيروزاليم بوست**، ١/١٠/١٩٨٨).

ولا ريب في ان اكثر المواقف تأثيراً في سريان مثل هذا الاقتراح هو الموقف الاسرائيلي، لسبب بسيط هو ان الموقف الاميركي الرافض لفكرة المؤتمر الدولي، بطبعاته المختلفة، ينطلق، اصلاً، من التبني الكامل للرؤيا الاسرائيلية للنتائج غير المباشرة، التي ظلت تتوخاها من الهزيمة العربية في حرب العام ١٩٦٧، وهي تحقيق صلح واعتراف عربيين باسرائيل، مشروطين بمفاوضات مباشرة؛ وهكذا القاع والسقف لاتفاقيتي كامب ديفيد؛ وهكذا مبادرة ريغان ايضاً، وما طرأ عليها من تحسينات شتى.

من هنا اصبحت آلية العمل الديبلوماسي رتيبة على النحو التالي: اميركا تضغط على الدول العربية بمواقف أساسها اسرائيلي، فتلجأ الدول العربية الى اوروبا كمعادل موضوعي يمكن ان يخفف من وطأة الضغط الاميركي، فيعاد تقسيم الادوار بين واشنطن وتل ـ ابيب، فتتولى الاخيرة اعادة تسوية موقف سياسي ايديولوجي في اوروبا لا يختلف، في جوهره، عن المواقف السابقة، في حين تتولى واشنطن ممارسة الابتزاز الأمني والاستراتيجي عبر آليات تحالف الاطلسي، والابتزاز الاقتصادي في الحرب التجارية داخل اسواق اوروبا نفسها وحول العالم، للقبول بالموقف الاسرائيلي الذي يعاد طرحه، من جديد، على الدول العربية، بعد فترة «تبريد» نسبية تنتج، في الأساس، عن انتظار اكتمال الدورة الديبلوماسية الثلاثية المذكورة.

ابطاء التحرك في «التسخين»

وفي الضلع الاخير من المثلث يأتي الموقف السوفياتي الجديد، الداعي الى تأجيل الاعلان عن حكومة منفى فلسطينية، لأنها ستؤدي الى تعطيل المؤتمر الدولي. واذا ما كانت موسكو تنطلق، في تأييدها للمؤتمر الدولي، من أرضية الاعتراف المتبادل لمصالح كل الاطراف، فان الاعلان المبكر لقيام الدولة الفلسطينية سيقطع الطريق على «اعتراف متبادل»، وسيجعل القرار الفلسطيني بقيام الدولة، او اعلان حكومة المنفى، خطوة في الهواء قد تقضي، نهائياً، على الآمال الموضوعية للحركة الفلسطينية، مضافاً الى هذا ما تعنيه الورقة الفلسطينية بالنسبة الى موسكو (**الغارديان ويكلي**، ١٨/٩/١٩٨٨).

في هذا السياق، رأى المراقبون ان السوفيات قاموا بعملية جسّ نبض واسعة لفكرة التحرك الفلسطيني المقبل، عربياً واوروبياً، وكذلك مع الولايات المتحدة واسرائيل، التي ذكرت اذاعتها العسكرية ان بيرس طلب من وزير الخارجية السوفياتية، ادوارد شيفاردنادزه، تأجيل الخطوة الفلسطينية لأنها تعني غلق باب المفاوضات سلفاً (**الحوادث**، ٢٣/٩/١٩٨٨). وقد استدعى الاجراء السوفياتي الجديد فتح الحوار مع م.ت.ف. باتجاهين: الطلب من القيادة الفلسطينية طرح خطوط عريضة للحلول في تحركاتها الاعلامية من مؤتمر عدم الانحياز الى اوروبا وصولاً الى منبر الامم المتحدة. وفي الاطار نفسه، قال مصدر فلسطيني مطلع، ان نائب وزير الخارجية السوفياتية، فلاديمير بولياكوف، الذي زار العاصمة التونسية، عقد اجتماعات مطوّلة مع رئيس اللجنة التنفيذية، ركّز خلالها على الاهمية التي ينبغي ان توليها م.ت.ف. لبرنامجها السياسي في المرحلة الراهنة بما يؤدي الى دفع مسيرة السلام قدماً في المنطقة. وأوضح المصدر نفسه، ان المسؤول السوفياتي، الذي عهد اليه بالملف الفلسطيني في وزارة الخارجية السوفياتية، قام بزيارة لم تعلن لتونس، في شهر آب (اغسطس) الماضي؛ وان مسؤولاً آخر من وزارة الخارجية السوفياتية قدم، أيضاً، الى تونس للهدف عينه (**الشرق الاوسط**، ١٤/٩/١٩٨٨). أما الاتجاه الآخر لفتح الحوار مع المنظمة، الذي سيكون موضوع زيارة الوفد الفلسطيني الى موسكو، برئاسة محمود عباس (أبو مازن)، فهو البحث في صياغة جديدة للتحرك السوفياتي ـ الفلسطيني (**الحوادث**،